اقتصاد

«الصناعة» تطالب «السكر»: اعملوا ولو بخسارة

الوطن

بيّنت وزارة الصناعة أنها اتخذت العديد من الإجـراءات المتعلقة بـأداء وواقـع العمل في المؤسسة العامة للسكر على خلفية الاجتماعات التقييمية التي عقدت مـؤخـراً، وذلـك بالنظر إلى الصعوبات والمشاكل الناجمة عن الأزمة، ولاسيما أن المؤسسة يغلب عليها الطابع الاقتصادي.

وبناء على ذلك طالبت الوزارة في تقرير حديث لها، بضرورة إعادة احتساب التكاليف المعيارية والفعلية لكل شركة واتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لجهة تأمين مادة السكر الخام بهدف استمرار العملية الإنتاجية في معامل السكر بغض النظر عن فارق التحقق الاقتصادي وذلك لكونه عند نقطة التعادل تتساوى الإيرادات والنفقات، فلا ربح ولا خسارة، ويكون حد الأمـان مساوياً للصفر وتحت نقطة التعادل تبدأ الخسارة لتصبح أعظمية عند التوقف التام للمنشأة، وانطلاقاً من ذلك فإن تشغيل المنشأة تحت نقطة التعادل أفضل من التوقف لكون الخسارة أقل، وفي حال الاستمرارية في تأمين السكر الخام وتشغيل المعمل ستتجاوز الشركة نقطة التعادل وتنتقل إلى الربح بدلاً من الخسارة، وتكون قد حققت هدف المؤسسة الأساسي المتضمن تأمين مادة السكر في السوق المحلية بأسعار منافسة.

والأهم من ذلك (بحسب التقرير) هو العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع المرجل المورد إلى شركة سكر حمص منذ عام ٢٠١١ موضع التشغيل، ووضعه في العملية الإنتاجية بأقصر مدة ممكنة.

وطلبت الـوزارة من المؤسسـة الإسـراع بتنفيذ الدراسات الخاصة بكافة المشاريع الاستثمارية الواردة في خطتها الاستثمارية لعام ٢٠١٦ واتخاذ كافة الإجـراءات اللازمة بهذا الخصوص وتوجيه كل شركاتها التابعة المتوقفة، البـدء بإعـداد دراسـات الجـدوى الاقتصادية ودفاتر الشروط الفنية والمالية والحقوقية الخاصة بإعادة تأهيل وتطوير هذه الشركات، لتكون جاهزة للبدء بالتنفيذ حال تحسن الوضع الأمني وتوفر السيولة اللازمة لذلك.

واستناداً إلى قرار اللجنة الاقتصادية المتضمن الطلب إلى المؤسسة العامة الاستهلاكية بيع مادة السكر التي ستردها من المؤسسة العامة للسكر للمستهلكين بسعر أقل من السوق بـ٥٪، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى توفر السيولة اللازمة لشراء السكر الأحمـر للكميات التي سيتم استيرادها لاحقاً وتأمين ربح وإيراد مناسب يساعد في تأمين التمويل الذاتي لاستثمارات المؤسسة الجارية وللمشاريع الاستثمارية.

أما بخصوص عدم توقيف المعمل والاستمرار باستيراد السكر الخامي لأن أي كمية سيتم استيرادها ستحقق ربحاً بعد تجـاوز نقطة التعادل من خلال وصوله إلى كمية إنتاج ٣٠ ألف طن سكر أحمر.

وعليه سيتم تنفيذ وتحقيق كـامل الخطة الإنتاجية لمعمل تكرير السكر عند تأمين المادة بشكل مستمر.

وبالنسبة لمـادة الخميرة الطرية والجافة، أوضح تقرير الصناعة أنـه يتم تأمين حاجة القـطر مـن مـادة الخـميرة الجـافـة الـلازمـة لصناعة الخبز عن طريق الاستيراد لتغطية العجز الحاصل نتيجة خروج معامل خميرة حلب ودمشق وحرستا عن الإنتاج ويتم تأمين السيولة المالية اللازمة لشراء الخميرة الجافة عن طريق وزارة المالية والصندوق المعدل للأسعار لـوزارة التجارة الداخلية، وسابقاً كان يتم تسليم كامل مـادة الخميرة الطرية المنتجة في معامل الخميرة التابعة وكامل كمية الخميرة الجافة المستوردة إلى الشركة العامة للمخابز والجمعيات الحرفية لصناعة الخبز بسعر تمويني محدد أقل بكثير من سعر التكلفة، ويتم العمل على تحصيل قيمة العجز التمويني لمـادة الخميرة الطرية المنتجة لدينا من قبل وزارة المالية ومن واقع قوائم العجز الواردة بميزانيات معامل الخميرة التابعة والتي سببت للمؤسسة معاناة وصعوبة في تأمين قيمة مادة الخميرة الجافة المستوردة وقيمة مادة الميلاس وهي المادة الأولية اللازمة لصناعة الخميرة الطرية في شركة سكر حمص.

«التجارة الخارجية» تخفض عقد توريد القمح إلى ١٥٠ ألف طن

«الحبوب» لـ«الوطن»: ٩ آلاف طن قمح وصلت إلى حلب والشحن مستمر يومياً

عبد الهادي شباط

كشف مدير عـام مؤسسة الحـبوب ماجد الحميدان عن شحن ٩ آلاف طن من الأقماح إلى محافظة حلب، وذلك منذ بداية عمليات الشحن مؤخراً التي ترافقت مع فتح الطريق المؤدي إلى حلب عبر خناصر.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الحميدان أن معظم عمليات شحن القمح إلى حلب تتم من محافظة طرطوس وبمعدلات يومية تتجاوز ٣٠٠ طن وتصل أحياناً لأكثر من ٥٠٠ طن.

وعن أجور شحن هذه الكميات أوضح المدير العام أن حمولة السيارة عادة تقترب من ٤٠ طناً حيث تصل كلفة شحن الطن الواحد لـه آلاف ليرة ومنه تقترب كلفة شحن السيارة الواحدة لنحو ٢٠٠ ألف ليرة مؤكداً أن عمليات سهولة النقل على الطريق هي عادة ما يتحكم بقيمة أجور النقل.

وعن الحاجة الشهرية لحلب أوضح الحميدان أنها بحدود ٩ آلاف طن وبمعدل ٣٠٠ طن يومياً، موضحاً أن حلب لديها مخزون إستراتيجي جيد وكاف وأن عمليات الشحن لتعزيز هذا المخزون وإطالة عمره وأن عمليات شحن الأقماح لمحافظة حلب مستمرة حسب الحاجة والظروف العامة.

وفيما يتعلق بنقل أقماح محافظة الحسكة قال إنها مستمرة حسب الظروف وطبيعة عمليات النقل وسهولتها على الطرق وإن عمليات نقل الأقماح من الحسكة باتجاه العديد من المحافظات وخاصة محافظات اللاذقية وحمص وحماة ودمشق وغيرها يأتي في إطار تحقيق التوازن في المخازين الإستراتيجية لهذه المحافظات من مادة القمح.

وعن استيراد القمح أكد المدير العام أنه لا يوجد حالياً أي عقود جديدة لاستيراد القمح وتأمينه من الخارج سوى العقد الأخير الذي يشتمل على توريد نحو ٢٠٠ ألـف طن من القمح، إذ تعمل المؤسسة على فتح الاعتمادات الخاصة به، وحول عمليات الاستيراد للمادة ومعايير قبول الكميات المستوردة بين أن هناك معايير وشروطاً حازمة ومحددة في ذلك.

وهنا علمت «الوطن» أن المؤسسة العامة للتجارة الخارجية عدّلت الكمية المطلوب توريدها إلى سورية من مادة القمح الخبزي الطري لتصبح ١٥٠ ألـف طن بـدلاً من ٢٠٠ ألف طن على الخط الائتماني الإيراني (وتسعى إلى تصدير كمية ٥٥٠ طناً من مادة لنت قطن لموسم عام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ من إنتاج شركة سكر حمص منها كمية ١٠٠ طن لنت حلاقة أولى وكمية ٤٥٠ طن لنت حلاقة ثانية).

هذا وأشار الحميدان إلى أن المؤسسة تعمل وفق منهجية كاملة لتحسين أداء فروعها والعمل على إعـادة ترميم وتأهيل المراكز والمستودعات التابعة للمؤسسة لتعود للعمل مجدداً، إذ تتم متابعة العمل في مختلف الفروع وتقييم أدائها وكشف أي حالة تجـاوز أو مخالفة ترتكب في هذه الفروع كل ذلك يأتي لتطوير عمل المؤسسة وقدراتها في تأمين الحبوب وخاصة الاستراتيجية وفي مقدمتها محصول القمح الذي يشكل الحامل الأساسي لغذاء المواطن السوري.

عربش: زيادة الاعتماد على شركات الحوالات وبروز قنوات عبور غير نظامية للأشخاص وللأموال

الوطن

لعبت العوامل التي تعرض لها الاقتصاد السوري دوراً محورياً في مجريات الأزمـة وبانعكاسات متعددة المستويات على سياسات الحكومة ومحاور المواجهة، حيث توقفت قطاعات النفط والسياحة وحركة العمران باستهداف وتهديم البنية التحتية خاصة في مجال الطاقة والصناعة والمنشآت الإنتاجية والخدمية للقطاعين العام والخاص واستهداف الأسطول البري والبنية التحتية لقطاع النقل وخـروج جزء من البنية التحتية ومدخلات الإنتاج الأساسية من السيطرة وتقييد التحويلات المالية وفرض عقوبات على المؤسسات المصرفية وتقييد حركة النقل الدولي والتأمين.

وحسب دراسة للباحث الاقتصادي زياد أيوب عربش فـإن إقـفـال مـعـبري نصيب الحـدودي مع الأردن والتنف مع العراق كان له أثر بالغ في عمليات الإمـداد الـدولي وتصريف المنتجات السورية وفي المنتجات العابرة لسورية من خلال هذا المعبر وأبرزها المنتجات اللبنانية حيث أدت هذه العوامل إلى خروج عدد من المنافذ الجمركية والمعابر عن السيطرة مع تقييد فيزيائي للعبور سواء للبضائع والسلع أو للأفراد خاصة مع تركيا والأردن ومعظم دول الخليج وتجميد الاتـفـاقـات الـتـجـاريـة حيث كـان لمفاعيل هذه العوامل أثـر كبير في أداء الاقتصاد السوري وآليات عمله أبرزها زيادة الاعتماد على شركات الحـوالات بالتوازي مع بروز قنوات عبور غير نظامية للأشخاص وللأموال واتخاذ عدد من دول الجوار قرارات ساهمت في سحب رؤوس الأموال من السوق.

وأشار أيضاً إلى انكفاء الخبرات الأجنبية التي كانت تعمل بشكل فردي أو ضمن أطر التعاون المختلفة بين سورية ودول العالم بالتوازي مع هجرة ملحوظة للكوادر السورية، ومن جانب آخر تغير الاقتصاد السوري الذي أصبح متقطع الأوصال جغرافياً بالتزامن مع تدهور سعر صرف الليرة السورية وتباطؤ الادخار وتآكل الادخار المنزلي بعد المصرفي وانخفاض الاستثمار وارتفاع الأسعار المحررة مع انكفاء الاستهلاك واقتصاره على المواد الغذائية والسلع الأساسية وإنفاق نحو ٧٠٪ على الغذاء والطاقة نتيجة ارتفاع تكاليف النقل والتدفئة إضافة إلى تنامي دور القطاع غير المنظم الذي ارتفعت نسبة مساهمته بالناتج من ٣٥٪ قبل الأزمة إلى ٦٠٪ حالياً، ولفت إلى استمرار سياسات التسعير الإداري بجدوى فعلية أقل من المستهدف بالتوازي مع سياسة الحكومة بعدم رفع أسعار الخدمات الحكومية لقطاعات أساسية كالتعليم والصحة أو رفعت بشكل رمزي أو طفيف أو بنسب اقل من ارتفاع تكلفتها بتمايز مع خفض نسبة الدعم لعدد من المواد بما فيها حوامل الطاقة ومؤخرا الأدوية لضمان استمرارية عملها مع زيادات متلاحقة في الأجور والرواتب من خلال إيلاء شرائح الدخل المنخفضة النسب الأكبر لتصحيح التفاوت الذي تنامى قبل الأزمـة بين الدخول المرتفعة وتلك المنخفضة وزيادة التحويلات المالية للمواطنين والتي أصبحت تمر عبر القنوات النظامية رغم أن جـزءا من هذه التحويلات من دول الجـوار بقي غير مقيد لا بل تنامى في المناطق المتاخمة لدول الجوار وتقليص القروض بهدف المحافظة على السيولة والتحكم بها بغية عدم توجيها نحو الاستهلاك والمضاربة وتقييد حركة القطع لتوجيه نحو الاسـتـيراد الـضـروري وتدخل مصرف سورية المركزي من خلال عمليات بيع القطع وتمويل المستوردات لـدرء تدهور سعر صرف الليرة السورية ثم مجـاراة السوق غير النظامية للحد من تأثيرها في مستويات الأسعار وإصدار ورقة نقدية من فئة الألف ليرة وتطور الحركة المرفئية وزيـادة دور لبنان في التجارة الخارجية السورية.

٦٢٠ تاجراً صالحوا على مخالفاتهم في ريف دمشق منذ بداية العام

«التموين»: السندويش بالخبز المدعوم ممنوع!!

الوطن

كشف مدير التـجـارة الداخلية وحماية المستهلك بـريـف دمـشـق لـؤي الـسـالـم لـ«الوطن» أن ٦٢٠ تاجراً صالحوا على مخالفاتهم منذ بداية العام الحالي وأن القيمة الإجمالية لهذه التسويات بلغت ١٥,٥ مليون ليرة، تمت وفق القانون ١٤ الصادر خلال العام الماضي والـذي حـدد قيمة الغرامة المالية لتسوية المخالفات غير الجسيمة بـ٢٥ ألف ليرة.

مبيناً أن تنفيذ الإغـلاق الإداري بحق المخالفين أسهم بشكل مباشر بزيادة عدد التسويات من التجار على مخالفاتهم حيث يتم تنفيذ الإغلاق الإداري عادة لمدة عشرة أيام وأحياناً يتجاوز هذه المدة حسب نوع وطبيعة المخالفة ويتم السماح للتاجر بالمصالحة على مخالفته خلال فترة الإغلاق الإداري ويسمح له بالعودة مباشرة لمزاولة عمله في محله بعد التسوية.

وفي سياق متصل بين السالم أن دوريات حماية المستهلك في المديرية ضبطت خلال الأسبوع الماضي نحو ١٣٢ مخالفة في أسواق ريف دمشق، وسحبت نحو ٥٠ عينة مختلفة غذائية وغير غذائية للاشتباه بسلامتها حيث تم تنظيم الضبوط الخاصة بها وإحالتها للمخابر المختصة في المديرية لدراستها ومعرفة مدى مطابقتها للمواصفات القياسية السورية وفي حديثه عن طبيعة المخالفات التي تم ضبطها الأسبوع الماضي بين أن هناك العديد من الضبوط حول استخدام الخبز التمويني بدلاً من الخبز السياحي في المطاعم ومحال السندويش من دون أن يتم تخفيض الأسعار، مؤكداً أن الخبز التمويني خاص للمواطنين وغير مسموح استخدامه في المطاعم بدلاً من الخبز السياحي لكونه مدعوماً من قبل الدولة وهو من حق المواطن وليس للاتجار به من قبل أصحاب الفعاليات والمحال السياحية والخدمية وخاصة أن الدولة تتحمل أعباء مالية كبيرة لتأمين رغيف الخبز وبنوعية جيدة للمواطنين، وفي مخالفات مادة الخبز تم ضبط ٦ مخابز منها ٤ لسوء صناعة الرغيف مثل حرق الخبز أو عدم تخمره بشكل جيد على حين تم ضبط مخبزين للتلاعب بالوزن.

كما ضبطت الدوريات مستودعاً لحيازته مواد غذائية منتهية الصلاحية وضبطت معلبات في محل نتيجة الاشتباه فيها وبعد دراستها مخبرياً تبين وجود نقص في مادة التركيب الخاصة بها وتم تسجيل نحو ٥ ضبوط بحق تجار لديهم مـواد لا تحمل مواصفات إضافة لعدد من الضبوط بحق تجار لعدم الإعلان عن الأسعار في محالهم وهو عادة ما يعتبر مجالاً للتلاعب بالأسعار وتبديلها بشكل مستمر.

كما أشار مصدر في المديرية إلى ضبط أحد أنواع المرتديلا بناءً على شكوى مقدمة من مواطن وتبين بعد دراستها وجـود مواد غريبة في تركيبتها وتمت إحالة العينة إلى مديرية التجارة الداخلية بدمشق لاستكمال تحليلها في مخابرهم ومتابعة الموضوع من دوريات حماية المستهلك بدمشق لكون أصل العينة التي تقدم بها المـواطن من محال مدينة دمشق.

أرقام بالألوان

حمدان: أسعار الأسهم لا تتأثر بتقلبات أسعار الصرف

أكد المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» أن مؤشرات بورصة دمشق لا تتأثر بأي تقلبات في أسعار الصرف محلياً، لكون عمليات التداول على الأسهم تتم بالليرة السورية وليس بالقطع الأجنبي.

وأشار حمدان إلى أن الشركات كافة المدرجة في البورصة هي من الشركات الوطنية ورأس مالها محسوب بالليرة السورية، ومن حيث المبدأ فإن تعاملات المستثمرين مع هذه الشركات تكون من خلال شراء أسهم وحصص ضمنها، فتغيرات أسعار الصرف لا تؤثر في قيمة هذه الأسـهم، وهو ما يكون محفزاً لهم لضمان أموالهم باستثمارها بحصص حقيقية لا تتأثر بأي تغيرات في أسعار الصرف.

وعن الأداء الأسبوعي لبوصة دمشق، فقد بلغت ارتفعت قيمة التداول قرب ٦١,٤٥ مليون ليرة سورية خلال الأسبوع الماضي، كما ارتفع حجم التداول أيضاً فوق ٤٨٥,٣ ألف سهم، مقارنة ببيانات الأسبوع السابق، إلا أن مؤشر السوق ارتد قليلاً نحو المنطقة الحمراء حيث خسر ٣,٤٢ نقطة، بمعدل ٠,٢٥٪ فقط، بعد أن أغلق عند ١٣٨٨,٤٤ نقطة.

وجرت تعاملات الأسبوع الماضي على أسـهم لـ١١ شركة فقط من أصل ٢٤ شركة مدرجة، ارتفعت أسعار أسـهم ٤ شركات مدرجة بصدارة بنك سورية والمهجر بنسبة ٣٪، وانخفضت أسعار ٥ شركات، وعلى رأسها سـهم بنك البركة بنسبة ٣,٨٢٪، على حين حافظت بقية الأسـهم على أسعارها دون تغيير.

«الأخضر».. حرب الشائعات أقوى من الميدان!!

شهد الأسبوع الماضي فوضى عارمة في أسعار الصرف، وخاصة خلال أيام العطلة الرسمية، ترافق ذلك مع بث العديد من الإشاعات التي يستفيد منها المضاربون، فيحيد سعر الصرف عن الاتجاه الحقيقي المرتبط بانتصارات الجيش العربي السوري، وخاصةً بعد استعادة تدمر من الإرهابيين.

وبشكل قفزات غير مسوغة تخطى الدولار حاجز ٥٠٠ ليرة سورية، خلال اليومين الماضيين، وكانت المنصات الأكثر تداولاً في السوق هي تطبيق البورصة السورية المدار من تركيا، الذي بث أسعاراً لامست ٥٣٥ ليرة، إضافة إلى صفحة الأسعار لحظة بلحظة التي بثت أسعار قرب ٥٣٠ ليرة، والتي أيضاً تدار من تركيا، لكن يتم الاعتماد عليهما من الكثير من التجار، لكون أسعارها هي التي تقود السوق السوداء. واللافت تناقل تلك المواقع لإشاعات تحفز الطلب على الدولار.

وبرز يوم أمس تضارب في مصالح لك المواقع، فبينما نشر تطبيق البورصة السورية أسعاراً منخفضة للدولار بعد ظهر الأمس، تباينت بين ٥٢٠ و٥٢٧ ليرة، معلقاً بزيادة العرض في السوق، نشرت صفحة لحظة بلحظة أسعاراً مرتفعة للدولار لامست ٥٣٠ ليرة!.

وفي المقابل لم يخرج عن المصرف المركزي أي إجراء إسعافي أو احترازي خلال العطلة للحد من التأثير السلبي لتلك المواقع في السوق. علماً بأن التدخل يستأنف اليوم ببيع الدولار للمواطنين بسعر ٤٥٠ ليرة، من دون قيود وضوابط، للتجار والمسافرين والمرضى، وحتى ٢٠٠ دولار للادخار.

صاغة يبيعون الذهب بزيادة ١٦٠٠ ليرة عن التسعيرة النظامية

تشهد أسواق الذهب في دمشق وحلب وغيرها من المحافظات حالة تخبط وفوضى في الأسعار المصرح عنها والأسعار المسجلة على الفواتير.

فبينما سعّرت جمعية الصاغة غرام الذهب عيار ٢١ بـ١٦٩٠٠ ليرة سورية، كانت عمليات البيع الحقيقية تتم على أسعار أعلى منها بحسب تقلبات الدولار في السوق السوداء.

وقد وصل سعر الغرام إلى ١٨٥٠٠ ليرة سورية، أي بزيادة وصلت إلى ١٦٠٠ ل.س عن التسعيرة الرسمية.

هذا ما أكدته لـ«الوطن» مصادر في جمعيات الصاغة بدمشق وحلب، مبينين أن السبب في هذه الفوضى يعود إلى تذبذب سعر صرف الدولار في السوق السوداء، حيث إن عملية التسعير للذهب تتم على أساس سعر وسطي بين السعر الرسمي من مصرف سورية المركزي وسعر الصرف في السوق السوداء، وأوضحت المصادر أن التسعيرة كانت على أساس دولار وسطي بـ٥٠٠ ليرة سورية.

وأشارت المصادر إلى أنه لا يسمح لأي صائغ أن يبيع الذهب إلا بالسعر المعلن عنه بشكل رسمي وهو ١٦٩٠٠ ل.س، ولذلك ترك هامش الأجرة حراً للصاغة لتعويض الفرق، ولكن في هذه الحالة فقد تصل أجرة صياغة أسورة ذهب عيار ٢١ إلى ٢٥ ألف ل.س، على حين كانت سابقاً بحدود ٥ آلاف ل.س.

ولفتت المصادر إلى انخفاض المبيع في دمشق وحلب بشكل كبير نتيجة حالة الفوضى في الأسعار.

موجات بيع مرتقبة للنفط هذا الأسبوع بسبب المخزون

أنهت عقود خام القياس الأميركي غرب تعاملات الأسبوع الماضي في بورصة نايمكس مرتفعة بشكل طفيف، في سادس زيادة أسبوعية على التوالي، لتسجل عند التسوية ٣٩,٤٦ دولاراً للبرميل.

على حين تراجعت عقود برنت ٧٦ سنتاً أو نحو ٢٪ في أول انخفاض في ستة أسابيع. إذ انخفضت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت إلى ٤٠,٤٤ دولاراً للبرميل.

وبحسب تقرير نشرته وكالة رويترز، فإن أسعار النفط ما زالت مرتفعة نحو ٥٠ بالمئة عن أدنى مستوياتها في عدة سنوات التي هوت إليها في كانون الثاني الماضي بسبب المخاوف بشأن تخمة الإمدادات. وعلى حين أن تراجع إنتاج النفط الأميركي مع طلب قوي على البنزين مسؤولان عن بعض ذلك التعافي إلا أن الجانب الأكبر يرجع إلى خطط لكبار منتجي النفط لتجميد الإنتاج عند مستويات كانون الثاني.

ونقلت «رويترز» عن محللين ومتعاملين قولهم: إن «السوق قد تشهد موجة مبيعات أخرى الأسبوع القادم إذا سجلت مخزونات الخام الأميركية مستوى قياسياً مرتفعاً جديداً».

يشار إلى أن عقود الخام الأميركي هبطت ٤٪ يوم الخميس الماضي وتراجع خام برنت عن مستوى ٤٠ دولاراً للبرميل مع استمرار التأثير السلبي لتقرير حكومي يوم الأربعاء أظهر أن مخزونات النفط الأميركية سجلت الأسبوع الماضي قفزة بلغت ثلاثة أضعاف توقعات السوق، رغم هبوط عدد الحفارات النفطية الأميركية بمقدار ١٥ حفارة.